حوكمة نظام التعامل
مع المقاول المحلي والاجنبي (التحديات والفرص)

أ.م.د. هناء إسماعيل إبراهيم

مدير عام الدائرة القانونية/ وزارة التخطيط

إن هنالك العديد من التطبيقات العملية منها تأخير في العديد من المفاصل خصوصاً في مجال التعاقدات وغالباً ما يدفع ثمنها الشركات المقاولة (المحلية و الاجنبية)، وهذا ما يناقض توجه الدولة بتبسيط الاجراءات ودعم القطاع الخاص كشريك لتنفيذ اهداف خطة التنمية، نورد منها مواضيع سحب العمل والاجراءات التي تليها يسحب العمل وبعد عشر سنوات يطلب من وزارة التخطيط الادراج في القائمة السوداء وعند السؤال عن المشروع يتضح ان المشروع لايزال على حاله من الذي يتحمل تكاليف الاندثار والمبالغ التي استلمها المقاول، المبالغ التي ستخصص فيما اذا ارادت الجهة تنفيذها لو أن هنالك حوكمة ومتابعة في الحوكمةلأستطعنا أن نعرف من المقصر الموظف، المقاول، المهندس، رئيس جهة التعاقد. في حين الواقع يتحمل المقاول العبء في هذه الاجراءات البطيئة يسحب العمل و يدرج في القائمة السوداء، ومن الأمثلة الاخرى قرار فحواه مستحقات لشركة يكون نافذاً القرار لفترة محددة، يقدم المقاول الطلب خلال المدة والتأخير من الادارة الا أن المقاول هو من يتحمل العبء ويرفض طلبه بحجة انتهاء نفاذية القرار، والذي قد يجبر المقاول الى اللجوء الى القضاء ليرفع دعوى، من الذي يتحمل فارق المبلغ اذا لجأ الى القضاء، من الذي يتحمل المسؤولية عن ضياع حقوقه، فالحوكمة لو طبقت سيكون واضح مهام كل جهة، كل موظف، أين مواطن الخلل، التوقيت لإنجاز العمل، من هنا تأتي أهمية الموضوع، ونصبوا الى أعطاء ملخص عن اهمية تطبيق الحوكمة التي قد تعترضها تحديات عديدة ينبغي حلها للسير قدما في هذا الاطار.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الشركات، المقاول، نموذج، نظام.

The governance system contributes to identifying those responsible for delays in completing work, There are many practical applications, including delays in many joints, especially in the field of contracting, and contracting companies (local and foreign) often pay for them, This contradicts the state's intention to simplify procedures and support the private sector as a partner in implementing the goals of the development plan, We present the topics of withdrawing the work and the procedures that follow it by withdrawing the work. After ten years, the Ministry of Planning appears to be included in the blacklist. When asked about the question, it becomes clear that the project is still as it is. Who will bear the costs of extinction and the amounts received by

the contractor?And the amounts that will be allocated if the entity wants to implement it. If there was governance and follow-up in governance, we would be able to know who is negligent, the employee, the contractor, the engineer, the head of the contracting entity, In reality, the contractor bears the burden in these slow procedures by withdrawing the work and being blacklisted. Another example is a decision regarding a company's dues, which is effective for a specific period, The contractor submits the request within the period and delay from the administration, but the contractor is the one who bears the burden and rejects his request under the pretext that the effectiveness of the decision has expired, which may force the contractor to resort to the judiciary to file a lawsuit, Who bears the difference in the amount if he resorts to the judiciary? Who bears responsibility for the loss of his rights? If governance is applied, the tasks of each party, each employee, where the shortcomings are, and the timing for completing the work will be clear. Hence the importance of the topic and we aimed to give a summary of the importance of applying governance, which may be faced by many challenges that must be solved in order to move forward in this framework. And also sometimes decision may come to compensate the dues for a specific period, and the contractor submits a request within the period, but is surprised to receive a response to the request, since the decision has been suspended, Who bears responsibility for the loss of his rights? If he resorts to the judiciary, the amount will be double. If there was governance, the responsibilities and tasks would become clear.

Keywords: Systematic,companies,contractors,samples,system..

الاستلام	الارجاع	القبول
2024/3/28	2024/4/20	2024/5/19

المقدمة

ان مفهوم الحوكمة ظهر في مراحل عدة وكلها مرتبطة بالازمات الاقتصادية والمالية التي سببها الشركات اولها عام 1990 وبعدها عام 1997 والازمة العالمية عام 2008 ومن الجدير بالذكر ان الاسباب التي تؤدي الى افلاس وخسارة الشركات هي ليست فقط عدم تطبيق الحوكمة بل الى سوء وضعف تطبيقها أيضاً.

نظراً لتطرق دراسات وابحاث عدة الى تاريخ (الحوكمة) ونشأتها لذا تم تسليط الضوء في هذا البحث على مفهوم الحوكمة ونماذجها وايجابياتها، بغيت معرفة كيفية تطبيقها على نظام التعامل مع المقاول حيث نرى هناك حاجة الى تطبيق الحوكمة بشكل عام في نظام التعامل مع المقاولين.

اهمية موضوع البحث

تكمن اهمية البحث في العنوان ذاته وذلك لما له من دور فاعل وعلى كافة المستويات سواء العلمية والعملية لكون ان موضوع الحوكمة يعد من الوسائل الفعالة لتحقيق الشفافية وتبسيط الاجراءات وتحقيق الرقابة التامة، وتُعد الحوكمة من الوسائل التي اعتمدت من أغلب الدول المتقدمة على صعيد الادارة وبالرغم من اهمية موضوع الحوكمة الا أنها قد تكون سلاح ذو حدين اذا لم تتقن بصورة صحيحة وتهيأ كوادر للعمل عليها اضافة الى زيادة الوعي للعاملين على هذا الموضوع.

إشكالية البحث

ان توجه الدولة هو دعم للقطاع الخاص كونه شريكاً لها في تنفيذ خططها وبالتالي لابد من تهيئة العوامل التي تساعد على تحقيق هذا الهدف والتي من بينها تحقيق الشفافية والقضاء على البيروقراطية والرقابة الصحيحة وتبسيط الاجراءات وأن اعتماد الآليات التقليدية في التعامل مع القطاع الخاص قد يُعرقل تحقيق ما ذكرناه، وبالتالي من اللجوء الى الحوكمة ولكن ما يواجه تطبيق الحوكمة المقاومة في تطبيقها، وإن طبقت لابد من توعية وتدريب عليها لتطبق بصورة صحيحة لتجنى ثمارها.

فرضية البحث

هل ان تطبيق مفهوم الحوكمة يسهم في :-

1. تحقيق الشفافية وتقليل الوقت والاجراءات.

2. تقليل الاشكالات التي قد تثار بسبب التعامل التقليدي في تداول الوثائق بين موظفي الحكومة والقطاع الخاص في اكمال الاعمال.
3. مساعدة الجهات الرقابية في تحديد الجهة التي يعزو اليها التقصير في انجاز المعاملات.

هدف البحث

ان موضوع الحوكمة من المواضيع المهمة على مستوى الدول، اما في العراق فلم تكن الرؤية واضحة رغم التوجه بتبني الموضوع لذا يهدف البحث الى تسليط الضوء على معنى الحوكمة، اهميتها، وماهي الآثار التي تترتب على اعتمادها وماهي التحديات التي تواجه التطبيق.

المبحث الاول: مفهوم الحوكمـــة

شهد العالم تحولات عدة ادت الى تشكيل ملامح القرن الواحد والعشرين، ومن ابرز هذه التحولات ظهور ما يسمى بـ(الحوكمة)ولفهم هذا المصطلح ومبادئه وتطبيقاته ونماذجه سيتم التطرق في هذا المبحث الى فرعين يخصص الاول الى التعاريف التي وردت من قبل المعنيين بشأن الحوكمة اما الفرع الثاني فسيكون للعوامل المساعدة على ظهور هذا المفهوم.

الفرع الأول – تعريف الحوكمة (GOVERNANCE)

بحسب مفهوم (مجمع اللغة العربية) بأن (الحوكمة) هي مرادف لمصطلح (الادارة الرشيدة) وأن كلمة (GOVERNANCE) هي كلمة يونانية الاصل وتعني (ربان السفينة) وهو الذي يقودها الى بر الامان،اما مفهومه لغوياً فهي تشير الى (الحكم وما يتطلبه ذلك من الالتزام والانضباط والسيطرة بوضع القواعد والضوابط التي تحكم السلوك، وبصورة تضمن ادارة وقيادة قوية ورقابة منضبطة حازمة) [1]وقد وردت عدد من التعاريف لمصطلح (الحوكمة)نورد بعض منها:-

عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC)الحوكمة بأنها (النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات او المؤسسات والتحكم في اعمالها)، وورد تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها (مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على ادارة الشركة ومجلس الادارة وحملة الاسهم وغيرهم من اصحاب المصالح)[2].

تمت اعادة توظيف المفهوم من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي ليشير الى ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والادارية من اجل ادارة شؤون الدولة، مع التركيز على عملية التفاعل القائمة بين اطراف العقد الاجتماعي الجديد في ظل الحوكمة وهم (الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني).

وعُرف أيضاً (هي مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين ادارة الشركات والمتعاملين معها من الشركاء واصحاب المصلحة الآخرين على أساس من تحديد الحقوق وتنفيذ الالتزامات وفقاً لما يستوجبه حسن النية في ادارة الشركة والرقابة عليها) وقيل ايضاً انها (ادارة رقابة وضبط وتوجيه وتنظيم والتي تكفل حسن ادارة الشركة وضمان حقوق المساهمين فيها وصولاً الى الافصاح عن معلومات تلك الشركة بطريقة شفافة واضحة)[3].

وعرفت حوكمة الشركات / هي عبارة عن الاجراءات والقواعد التي تنظم العلاقة بين كل اطراف المنظومة من تنفيذية ورقابية وبين مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين واصحاب المصالح والجهات الرقابية وذلك بوضع اجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات بشفافية وعدالة.[4]

من خلال ما ورد في اعلاه يتضح بأنه ليس هناك تعريف موحد لمصطلح (الحوكمة) وأن مفهوم الحوكمة يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الا أنه من الممكن تعريف (الحوكمة) بأنها مجموعة اجراءات تشمل التشريعات والآليات المختلفة والتكنولوجيا بما يحقق الادارة الناجحة التي تتضمن الشفافية والرقابة والعدالة والمساواة وتنظيم العلاقة بين القطاع العام والخاص ومشاركة جميع اطراف المجتمع في أتخاذ القرار.

الفرع الثاني- العوامل المساعدة على ظهور مصطلح الحوكمة [5]

إن العوامل التي ساعدت على ظهور مصطلح (الحوكمة) بأختصار هي:-

1-العوامل الاقتصادية // تمثلت في انفجار الأزمات المالية العالمية والتي يمكن وصفها بأنها كانت بمثابة أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي كانت تنظم الاعمال و العلاقات القائمة بين مؤسسات الاعمال والحكومات.

2-العوامل الاجتماعية// على رأسها انعزال الحكومة القائمة عن المواطنين وتقيدها بالعمليات الادارية مما دعا الى ضرورة التفكير في وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين الذين يتولون عنهم مهمة تمثيلهم ونقل وجهة نظرهم في رسم السياسات التنموية التي تهم الافراد والمجتمع، فالحوكمة تستلزم المشاركة والمفاوضة في صنع القرار.

والتحول من المجتمع الصناعي الى مجتمع المعرفة والمعلومات ومن اهتمامات المدى القصير الى اهتمامات المدى البعيد ومن التنظيمات الهرمية الى التنظيمات الشبكية.

3-العوامل السياسية // منها التحول من النظم المركزية الى النظم اللامركزية، ومن نظم الديمقراطية النيابية الى نظم ديمقراطية المشاركة فضلاً على ذلك التطورات العالمية المرتبطة بثورة

المعلومات والاتصالات والعولمة وما ترتب عليها من انعكاسات على ادوار الدولة في العصر الحاضر وضرورة انتقالها من الدولة الحارسة المسؤولة عن جميع الخدمات الى دولة تنموية تلعب فيها المؤسسات غير الحكومية دوراً كبيراً.

من كل ما تقدم اصبحت هناك ضرورة للأنتقال من مفهوم (الحكومة) الذي ينهض على قيام الحكومة بالدور الرئيس في ممارسة السلطة الى مفهوم (الحوكمة) الذي يستند الى مشاركة جميع اطراف المجتمع للحكومة في ادارة شؤون المجتمع.

مبادئ الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية (OECD) [6]

للتزايد المستمر الذي يكتسبهُ مفهوم حوكمة الشركات فقد حرصت العديد من المؤسسات وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي اصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات بأعتبارها المرجع الاساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات.

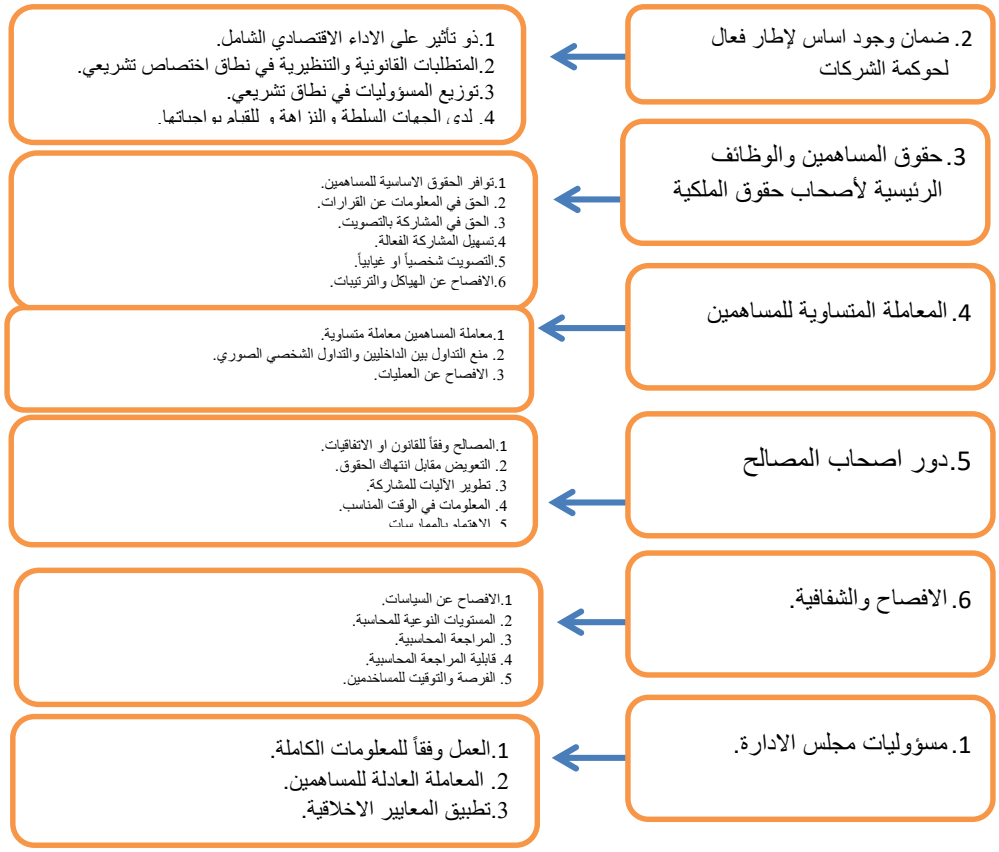

مبادئ الحوكمة [7]

المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة :-

1-الشفافية :- وهي حرية الوصول الى المعلومات وحرية الافصاح عنها.

2-المساءلة :- وهي وجود طرق واساليب مقننة ومؤسسية تمكّن من مساءلة كل شخص مسؤول ومراقبة اعماله في ادارة الشؤون العامة، فضلاً على ذلك وجود حوافز لتشجيع المسؤولين على اداء مهامهم بإخلاص وفعالية وأمانة.

3-المشاركة الفعالة :- وهي مشاركة الجماعة في صنع القرار وتنفيذه.

4-التمكين :- وهو تعزيز قدرات الافراد او الجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها الى اجراءات او سياسات تهدف في النهاية لرفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة او تنظيم ما.

5-الادارة المالية:- وهي التكاليف والمصاريف الخاصة بالمؤسسة ومصادر تمويلها و أوجه الانفاق.

6-حكم القانون :- ويقصد به اعمال القاعدة القانونية نفسها في الحالات المتماثلة وهوما يعبر عن المساواة.

7-رشادة اتخاذ القرار :- يتعلق الامر بمدى خضوع عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة لقواعد اجراءات عقلانية وموضوعية.

8-فعالية المؤسسات :- وهو قدرة المؤسسة على استخدام مواردها وامكانياتها المختلفة لتحقيق اهدافها المحددة.

اهداف الحوكمة [8]

1-رفع مستوى الافصاح والشفافية ومعالجة تعارض المصالح.

2-بناء الثقة وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.

3-تحسين كفاءة عمليات اتخاذ القرار وتحقيق أفضل استخدام للموارد وتحسين الاداء العام.

4-تميز اعمال المنظمة واستدامتها.

5-تفعيل الرقابة ومكافحة الفساد.

6-تساهم في تحسين بيئة العمل.

كذلك تحديد الاهداف الاستراتيجية والرؤية الطويلة الأمد لتوجيه العمل واتخاذ القرار وتشمل الحوكمةعلاقة الحكومة بالمواطنين وكيفية تقديم الخدمات واتخاذ القرارات بشكل فعال وشفاف. الهدف الرئيسي هو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة[9].

إن تبني اسلوب الحوكمة لابد من وجود مبالغ ترصد لتنفيذ هذه المهمة تشمل تهيئة الاجهزة وتدريب الموارد البشرية عليها لتحقق الهدف الذي يصبو اليه تبني هذا الاسلوب في التعامل، وتتمثل ابرز ما ينبغي تهيئته لتطبيق الحوكمةهي الآتي:-

1-تهيئة الادوات التي تستخدم في تطبيقها (البشرية،المادية).

2-بث ثقافة اهمية الحوكمة والنتائج التي قد تحققها.

المبحث الثاني: تطبيقات الحوكمة (العراق أنموذجاً)

الحوكمة تطبق من قبل الدول حيث تنظم العلاقة بين السلطات العليا (التشريعية، التنفيذية، القضائية) وتطبق بين مؤسسات السلطة الواحدة، كما تطبق أيضاً في الشركات الحكومية، وكذلك لجأ القطاع الخاص الى الحوكمة في اعماله لما لها من مميزات في تحقيق افضل المخرجات وهذا القول ينطبق على الدولة في اعتمادها مبدأ الحوكمة في انجاز مهامها.

فما هي الحوكمة هذا ما سيكون محل بحثنا وسيكون في فقرتين الاولى لبيان مفهوم الحوكمة اما الفقرة الثانية تخصص لتطبيقات الحوكمة.

اولاً- مفهوم نموذج الحوكمة

نموذج الحوكمة يبين المهام والمسؤوليات وعملية اتخاذ القرار وآليات التواصل بين العاملين،وتعتبر انظمة الحوكمة معقدة فأن تغيير اي جزء من نظام الحوكمة سيكون له تأثير على اجزاء اخرى كثيرة من الهيكل بما في ذلك الافراد والجماعات التي تشكل النظام وتمتد اليه.

تشكل رسالة المؤسسة ورؤيتها وقيمها الاجزاء الاساسية لنظام الحوكمة ويوفر نموذج الحوكمة بُنية يمكن عكسها او تعديلها او تغييرها حيث تعطينا النماذج نقطة بداية يمكن ان تشير الى كيفية حاجة المؤسسة الى التحسين كما يوضح نموذج الحوكمة انواع العواقب التي يمكن ان نتوقعها والمخاطر التي من المحتمل ان ترتبط بالنموذج ومن بين تلك النماذج :-

هناك خمسة نماذج لحوكمة المؤسسات غير الربحية وخمسة اخرى للمؤسسات الربحية[10]:-

1- نماذج الحوكمة للمؤسسات غير الربحية

أ- نموذج حوكمة المجلس الاستشاري:-

قد يجد المدير التنفيذي للمؤسسة او مجلس الادارة الحاجة الى مساعدة في ادارة المؤسسة وتقديم المشورة فهنا سيكون المجلس الاستشاري هو اول من يلجأ اليه.ويمكن هنا للمنظمة ان تزيد من مصداقية المؤسسة او جهود جمع الاموال او جهود العلاقات العامة.

ب- نموذج حوكمة المستفيد :

تتكون مجالس هذا النموذج عادة من اعضاء مجلس الادارة الذين لديهم ثروة شخصية او تأثير داخل المجال ويتمثل الدور الاساسي لأعضاء مجلس الادارة بموجب هذا النموذج في المساهمة بأموالهم الخاصة في المؤسسة واستخدام شبكتهم لكسب مساهمات خارجية للمؤسسة.

بموجب هذا النموذج يكون لأعضاء مجلس الادارة تأثير اقل على الرئيس التنفيذي او مجلس ادارة المؤسسة مقارنة بنموذج المجلس الاستشاري.

ج- نموذج الحكم التعاوني:

هنا لايوجد تسلسل هرمي ولا لأحد سلطة على الاخر ويكون مجلس الادارة موجود فقط ولايوجد رئيس تنفيذي حيث يتخذ مجلس الادارة قرارات مشتركة مما يجعل نموذج الحوكمة في المؤسسة اكثر ديمقراطية، يتطلب هذا النموذج ان يكون كل عضو ملتزماً بالتساوي تجاه المؤسسة ومستعداً لتحمل المسؤولية عن اعمال مجلس الادارة بأكمله.

د- نموذج فريق الادارة:

يعد هذا النموذج اكثر نماذج الادارة شيوعاً للمؤسسات غير الربحية، هذا النموذج مشابه لكيفية ادارة المؤسسة لواجباتها فبدلاً من تعيين موظفين بأجر ليكونوا مسؤولين عن الموارد البشرية وجمع الاموال والتمويل والتخطيط والبرامج يشكل المجلس لجاناً لتقوم بأداء تلك المهام.

هـ- نموذج مجلس السياسات:

في هذا النموذج يعطي مجلس الادارة درجة عالية من الثقة الى الرئيس التنفيذي ويعقد معه اجتماعات منتظمة للحصول على تحديثات حول انشطة المؤسسة.

2-نماذج الحوكمة للمؤسسات الربحية :-

أ- النموذج التقليدي.

ب- نموذج ادارة مجلس ادارة كارفر.

ج- نموذج حوكمة مجلس ادارة cortex.

د- نموذج حوكمة مجلس الادارة الاجماعي.

هـ- نموذج حوكمة مجلس الكفاءات.

ثانياً- أمثلة لتطبيقات الحوكمة:-

ندرج في ادناه نموذج عن الحوكمة لـ(هيأة تطوير المنطقة الشرقية) في المملكة العربية السعودية)[11] المُعد استناداً الى المادة الخامسة من تنظيم هيئات تطوير المناطق والمدن.

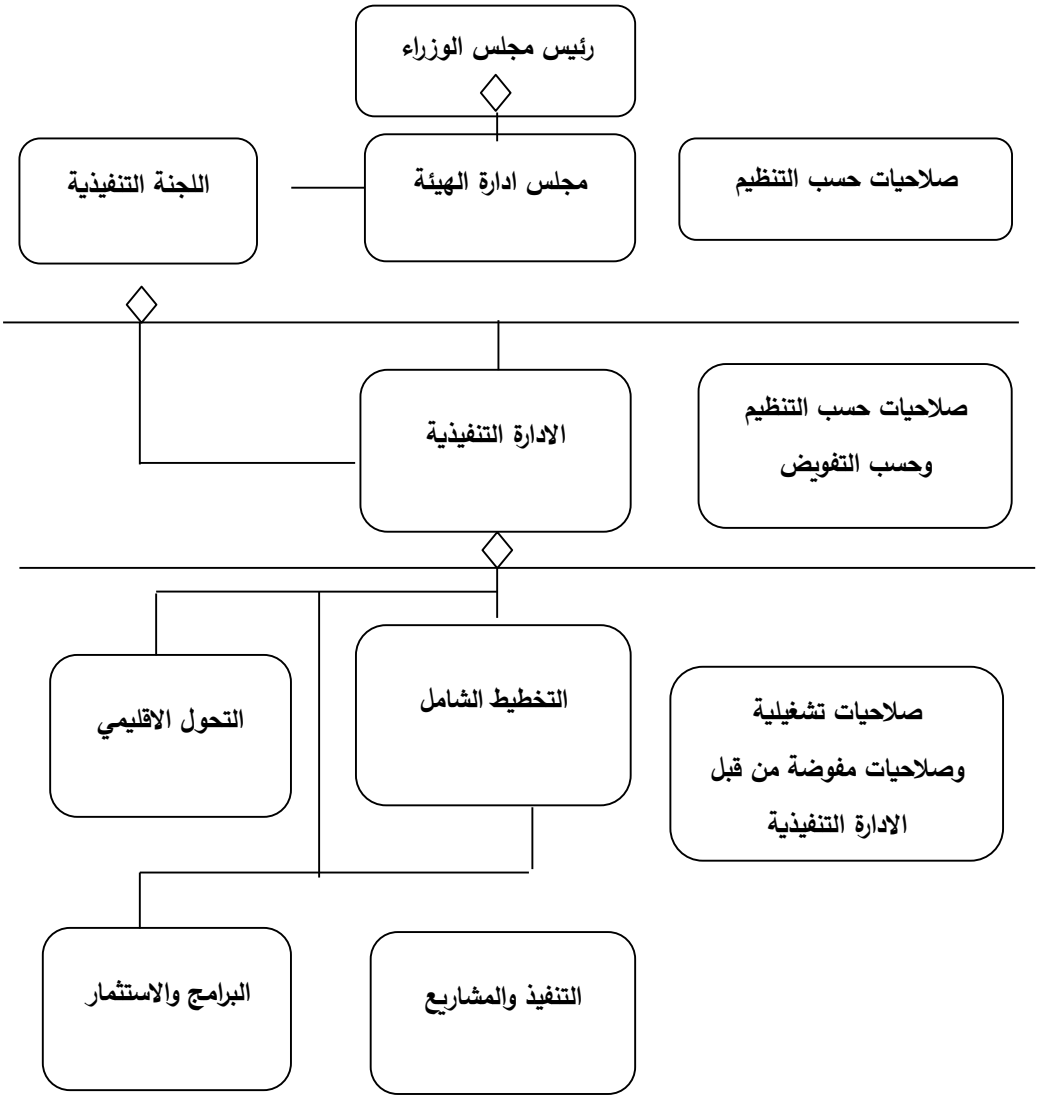

حيث تضمن هذا النموذج ايضاً بيان لصلاحيات مجلس الهيئة واعضاء مجلس الهيئة المكونين من (24) عضو فضلاً عن اعضاء اللجنة التنفيذية المكونين من (9) اعضاء وتم التطرق ايضاً الى الادارة التنفيذية وكيفية تعيين رئيسها التنفيذي والذي يكون مسؤولاً عن ادارة اعمال الهيئة وشؤونها.ومن الملاحظ ان هذا الهيكل التنظيمي وتحديد الصلاحيات جاء استناداً الى احكام (تنظيم هيئات تطوير المناطق والمدن) بمعنى آخر يتطلب ان يكون هناك مدخلات يُستند عليها في اعداد نظام الحوكمة وهي القوانين والتعليمات والانظمة والقرارات والضوابط والاستراتيجيات وتقارير الرقابة، وقد ترتبت نتائج عن تطبيقات الحوكمة في السعودية من بينها سلبية واخرى ايجابية.

على الرغم من الانتشار الواسع لمفهوم حوكمة الشركات الا أنه مازالت هنالك العديد من العقبات والتحديات التي تواجه تطبيقها في المملكة بشكل كامل، ومنها:-

1. الركود في الغرف التجارية حيث ان بقاء اعضاء مجالس هذه الغرف في مواقعهم لمدة طويلة هو ظاهرة خطيرة تؤدي الى انعكاسات سلبية بالغة.
2. القصور الذي يكتنف البيئة القانونية بالرغم من الجهود المبذولة لتطويرها ما يعني ان الشركات المساهمة تواجه قصوراً في الضوابط الداخلية والخارجية.
3. محدودية عدد الشركات المساهمة العامة وكذلك المدرجة منها في سوق المال.
4. سيطرة الملكية العائلية على هيكل القطاع الخاص من ناحية ملكية رأس المال او من ناحية الادارة.
5. ضعف الوعي الاستثماري لدى صغار المستثمرين رغم المحاولات الجادة التي تقوم بها هيئة سوق الاوراق المالية.
6. عدم وجود جمعية لحماية حقوق المستثمرين الصغار.
7. ان تطبيق بعض مواد لائحة الحوكمة يتطلب وجود هذه اللائحة داخل الشركات المساهمة وهذا يتطلب وجود ادارة كبيرة لدى الهيئة لمتابعة وجود هذه اللائحة داخل الشركات المساهمة وبالتالي جهازاً ادارياً اكبر مما يؤدي الى كبر التكلفة الاقتصادية.

وفي الوقت ذاته تعتبر حوكمة الشركات من انجح الوسائل التي ترفع من درجة الثقة للشركة والاقبال عليها من المستثمرين وذلك من خلال رفع جودة المعلومات التي يتم الافصاح عنها والعمل على ازالة كل ما يعوق تطبيقها في الشركات من خلال :-

1. منح المزيد من الصلاحيات لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الادارة كبداية.
2. تعزيز ممارسة حوكمة الشركات عبر عقد الندوات والمؤتمرات التدريبية والترشيد عن اهمية حوكمة الشركات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

تطبيقات الحوكمة في العراق

من الجدير بالذكر هنا نرى ومن خلال كل ما تقدم ان الحوكمة الالكترونية هي جزء من الحكومة بشكل عام ومن تطبيقات الحوكمة في العراق نذكر منها الآتي :-

1-**قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012** الذي صدر بهدف اعتماد التوقيع الالكتروني وفي هذا المجال نشير الى ان هذا القانون رغم صدوره لم يدخل حيز التنفيذ بصورة فعلية، ونورد مثال في هذا الموضوع فقد ورد في احد العقود مع احدى الشركات الاجنبية تم الاستفسار من دائرة كتاب العدول بشأن اعتماد اتصال الصوت والفيديو عبر حواسيب متواصلة (فيديو كونفرنس) لملاحظة صاحب العلاقة او المخول بالتوقيع (الاجنبي) أثناء توقيعه او ارسال التوقيع عبر التواصل الالكتروني الا أن دائرة كتاب العدول لم تؤيد اعتماد هذا التوقيع[12] لكون أن قانون الكتاب العدول رقم (33) لسنة 1998 النافذ لم يتضمن اي نص قانوني يبيح اعتماد التوقيع الالكتروني وعبر الاتصال الفيديوي او غيره حيث يلزم القانون اعلاه وفقاً لأحكام المادة (22) والتي تنص على (لايجوز للكاتب العدل تنظيم او توثيق اي سند الا بعد حضور اطراف العلاقة أنفسهم أو من ينوب عنهم قانوناً وتأكده من هوية كل منهم وأهليته وصفته وصلاحيته وتثبيت ذلك على السند) وهو ما يتأكد بنص المادة (23) من القانون ذاته على (يجب على الكاتب العدل قراءة السند على أطراف العلاقة وأفهامهم مضمونه وبعد موافقتهم وتوقيعهم عليه يقوم الكاتب العدل بتصديقه وختمه بالختم الرسمي ويذكر التأريخ بالحروف والارقام معاً بعد أستيفاء الرسوم المقررة قانوناً) وهو ما يؤكد ضرورة حضور اطراف العلاقة أنفسهم مجلس العقد، ولم تعمد دوائر الكتاب العدول الى اعتماد التصديق الالكتروني للعقود كون نظام الاتمتة الالكترونية في طور التجربة.

2-**نظام تصنيف شركات المقاولات والمقاولين:**- حيث ان من مميزات العمل على هذا النظام اختصار الجهد والوقت عند التقديم، حيث يمكن التقديم من اي مكان توجد فيه خدمة الانترنت و سهولة حفظ اوليات الشركات بصورة الكترونية في قاعدة البيانات الخاصة بالنظام والرجوع اليها في حال تحتاج اليها في اي وقت كان، فضلاً على سهولة البحث عن اي شركة او

الاوليات من خلال النظام واجابة الجهات ذات العلاقة المتمثلة بكتب صحة الصدور وندرج ادناه اعداد شركات المقاولات والمقاولين التي قدمت طلبات التصنيف (لأول مرة، تجديد، ترحيل) منذ البدء بتطبيق النظام بتاريخ 2021/10/19:-

نوع العمل	تصنيف لأول مرة		تجديد		ترحيل		تعديل		المجموع
	شركات المقاولات	المقاولين	شركات المقاولات	المقاولين	شركات المقاولات	المقاولين	شركات المقاولات	المقاولين	
2021	784	15	2072	3	164	صفر	170	صفر	3208
2022	413	10	1178	3	175	صفر	156	صفر	1933
2023	519	13	1089	3	102	صفر	134	صفر	1860
2024	43	3	178	2	صفر	صفر	صفر	صفر	226
المجموع	1759	41	4517	11	441	صفر	460	صفر	

اما البيانات المدرجة في الجدول أدناه تمثل عدد شركات المقاولات والمقاولينقبل العمل على النظام:-

السنة	تسجيل لأول مرة	تعديل تصنيف	تجديد	متفرقة
2019	124	3	906	
2020	100	5	628	
2021	204	1	922	1

وبالتالي في هذا المضمار نحن بحاجة الى اصدار قرار يلزم بإتباع القوانين النافذة اضافة الى التوعية لمؤسسات الدولة بالجدوى من اعتماده. كذلك الحال بالنسبة لقسم تصنيف المقاولين فأنه تم اعداد نظام لتصنيف الشركات المقاولة الا أنه بعد مصادقة الوزير على محضر التصنيف يعاد استلام الاضبارة ورقياً، وبالتالي فأن الغاية من الاستلام الالكتروني ابتداءً أنعدمت حيث تضاعف الجهد والنفقات على الموظف والمستفيد، وبالتالي فأن الغاية من اعتماده دون جدوى.

3-نظام فروع الشركات الاجنبية رقم (2) لسنة 2017 والذي يتضمن الاجراءات التي يتطلب اتباعها من الشركات الاجنبية التي ترغب بمزاولة النشاط التجاري في العراق فضلاً على الوثائق المطلوب تقديمها من قبل الشركة الاجنبية وما يتطلب الالتزام به من الشروط فضلاً عن الحالات التي تكون سبباً في الغاء اجازة التسجيل وشطب الفرع من سجلات مسجل الشركات في وزارة التجارة بالاضافة الى نصوص لأحكام اخرى.

علماً بأنه تم ادراج مشروع (الحقيبة الالكترونية الموحدة للمناقصات الحكومية العامة) في الموازنة الاستثمارية لوزارة التخطيط كمرحلة اولى تتضمن (الاعلان والفتح والتحليل لكافة انواع العقود عدا (عقود الاشغال)، عقد التدريب، تقديم الاستشارة، نشر كافة الوثائق الخاصة بالتعاقدات، الاعلانات التجارية، متابعة واستلام هويات تصنيف المقاولين، متابعة خطة التعاقدات، نشر كتب الاحالة).

حوكمة نظام التعامل (التحديات والفرص)

تكلمنا عن مفهوم الحوكمة هذا النظام فيه عدد من التحديات و الفرص سنتناولها على النحو الآتي :-

أ- التحديات

نظام الحوكمة كما سبق وذكرنا له مزايا عدة اكد عليها البرنامج الحكومي في مقدمتها تبسيط الاجراءات، تحقيق الشفافية، مراقبة ومتابعة العمل من قبل سلسلة المراجع والجهات الرقابية من خلال تطبيق نظام التصنيف الالكتروني وجدت بعض التحديات نبرز اهمها :-

1. الانظمة التييتم اعدادهاتحتاج الى تطوير لتستوعب العديد من التطبيقات العملية التي يفرزها التطبيق.
2. الكوادر الفنية التي تعدالانظمة عددها قليل ولا تتقبل الاستعانة بجهات خارجية لأستكمال ثغرات النظام من باب امكانية استكمال الاعمال وبالتالي انعكس على جودة الخدمة للمستفيدين.
3. اجتهادات الموظفين العاملين على النظام حيث تحتاج لتحقيق الشفافية ان يكون النظام يستقبل الوثائق اذا كانت مكتملة وحسب ما ورد في التعليمات، وفي حال عدم استكمالها ترفض دون تدخل الموظف وانما مهمته يسحب الوثائق لتُعرض على اللجنة المختصة بالتصنيف.
4. الجهات المستفيدة المتمثلة بالشركات المقاولة والمحامين يحتاجون الى دورات في كيفية الدخول الى الموقع وتقديم الطلبات.
5. ضعف خدمة الانترنت.

ب- الفرص

1. اعداد ورشة تعريفية بنظام تصنيف شركات المقاولات والمقاولين وشرح كيفية ملئ الاستمارة والمخاطبات.

2. مراجعة نظام تصنيف شركات المقاولات والمقاولين مع الدوائر الفنية لغرض استكمال فقراته وحسب فقرات تعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين النافذة.
3. تقوية منظومة الانترنت (زيادة عدد الحزم) لغرض ضمان عمل نظام تصنيف شركات المقاولات والمقاولين بشكل مستمر.
4. تنفيذ مشروع (الحقيبة الالكترونية) والعمل بموجبه.
5. الاستفادة من الكوادر في الجامعات و المنظمات غير الحكومية والتي تعرض خدماتها من خلال مذكرات تفاهم تبرم بين الطرفين.
6. اشراك النقابات ذات العلاقة من نقابة المحاسبين ونقابة المهندسين ونقابة المحامين في تطوير هذا النظام.

الخاتمة

تناول هذا البحث موضوع على قدر من الاهمية الا وهو الحوكمة هذا العلم الذي اعتمد من قبل دول العالم في سبيل تسهيل المهام ومواكبة الرؤية الجديدة في تبسيط الاجراءات والتخلص من الاساليب الروتينية سواء في التنفيذ او في المتابعة والرقابة بأقل وقت وكلفة ونورد في النهاية الاستنتاجات وبعض التوصيات وعلى النحو الآتي :-

1- الاستنتاجات

- إن نظام الحوكمة وجد لتكريس مفهوم تطبيق التشريعات النافذة (دستور، قانون، تعليمات، ضوابط، آليات عمل).
- وسيلة لتحقيق التواصل بين منتسبي المنظمة وبين المنظمة وجهات اخرى مع اختصار الوقت والكلفة.
- وسيلة للتواصل مع القطاع الخاص كونه شريك للحكومة في تحقيق اهدافها بالتالي لابد وجود وسيلة للتواصل بعيداً عن البيروقراطية والروتين التقليدي في المعاملات.
- اعتمادنا على الحوكمة في العراق في بداياتها وتحتاج الى قرار حازم بأعتمادالحوكمة.
- على الرغم من صدور قانون التوقيع الالكتروني لايزال اعتماد التوقيع ضئيل على الرغم ان الحكومة ماضية في اعتماد الباركود.

2- التوصيات

في ضوء ما سبق يرى الباحث ضرورة الاشارة الى التوصيات الآتية :-

- اصدار قرار حازم بتفعيل قانون التوقيع الالكتروني.

- اصدار قرار بأعتمادالحوكمة من قبل مؤسسات الدولة كافة في تعاملاتها فيما بينها وفي تعاملها مع القطاع الخاص.
- اعادة النظر في نظام التصنيف الالكتروني ومحاولة تطويره بما يحقق الغاية منه وأن كان يُعتبر خطوة في بداية الطريقة.
- ادخال الموظفين في دورات تدريبية مكثفة بهذا الشأن.
- إعداد ورش توعوية للشركات بشأن نظام الحوكمة ومن بينها نظام التصنيف الالكتروني.
- اعتماد الحوكمة كأحد المناهج التي يمكن اعتمادها في الجامعات من باب الثقافة العامة للطلبة والذي هم المستقبل.
- تخصيص مبالغ ضمن الموازنة لموضوع الحوكمة سواء للأمور اللوجستية او لتهيئة الكوادر.
- مراعاة ذلك في المُنح التي ترد الى العراق لما له من أهمية.
- اعداد آليات تعاون مع الجامعات لتهيئة ورش عمل لمنتسبي الدولة في تدريبهم على موضوع الحوكمة.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني والنقابات في تبني موضوع الحوكمة وكيفية اعتمادها.

المصادر والمراجع:

[1] - صلاح، رزان، 2017، " ماهي الحوكمة "، HTTPS://mawdoo.com، تاريخ زيارة الموقع 2024/3/4.
[2]- سليمة بن حسين،الحوكمة دراسة في المفهوم،https://www.bing.com/2015.
[3] - نادية عبيد خضير، حوكمة سوق الاوراق المالية،الطبعة الاولى، 2020م، ص8 و9 و 10.
[4] - ورشة عمل تعريف حوكمة الشركات:///https://www.bing.com/videos/riverview/relatedvideo.
[5]- سليمة بن حسين، مصدر سابق.
[6]- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، دراسة معوقات تطبيق الحوكمة الالكترونية في المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري ص33، GOOGLE.COM.
[7]- سليمة بن حسين، مصدر سابق.
[8]- ورشة عمل (الحوكمة من المفاهيم الى التطبيق)، المركز السعودي للحوكمة،WWW.BING.COM.
[9]- د. زياد صباح الخفاجي / تكنولوجيا المعلومات والحوكمة الالكترونية / محاضرات القيت ضمن برنامج اعداد وتأهيل القادة / الدورة الاولى (2023-2024) / ص5.
[10]-المدونة (10 من اهمنماذج الحوكمة الرشيدة لمجالس الادارة في عالم الاعمال)،https://www.rmg-sa.com.
[11]- نموذج الحوكمة SDA،https://www.bing.com.
[12] - كتاب وزارة التخطيط الموجهة الى وزارة العدل المرقم بالعدد (35761/5/4) في 2022/12/28.